الميثاق
العدد (١٥١٩)
13
الاثنين ٢٣/٨/٢٠١٠م -
الموافق ١٣/ رمضان ١٤٣١هـ

«الميثاق الوطني.. استجابة للضرورة التي قضت بأهمية العمل على تعزيز قوة الوحدة الوطنية بوحدة الفكر ووحدة الأداة السياسية المعبرة عنه»

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام

اقبال علي عبدالله

لهذا ولد المؤتمر عملاقاً!!

■ أعترف انني عندما شرعت في كتابة موضوعي هذا والمكرس للذكرى الثامنة والعشرين لتأسيس المؤتمر الشعبي العام، قد استبدت بي مجموعة من الأسئلة التي تمحورت حول «ماذا أكتب عن المؤتمر الذي اعتز بالانتماء اليه ؟ هل أكرر ما سبق الحديث فيه كل عام والمؤتمر يحتفل بذكرى تأسيسه؟! أم اتطرق الى التحديات التي واجهت المؤتمر منذ تاسيسه عام ١٩٨٢م حتى بلغ هذا العام ٢٠١٠م الرقم الثمانية والعشرين وقد تمكن بفضل برنامجه السياسي وادبياته وقيادته الحكيمة برئاسة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح أن يكون (الحزب) الاكثر جماهيرية وينال ثقة الشعب في كل استحقاق دستوري وديمقراطي، ويصبح بذلك الحزب الحاكم؟ اسئلة كثيرة جعلتني أفكر واعيد التفكير اكثر من مرة، حتى كدت أعتذر عن الكتابة هذا الاسبوع حتى لا أكرر نفسي.. فأنا على يقين بأن ما حققه المؤتمر الشعبي العام خلال مسيرته الـ ٢٨ عاماً من إنجازات ملموسة على الارض وحدها التي تتحدث اليوم والمواطن يقرأها بصدق مثلما يقرأها وهو يعطي صوته لهذا المؤتمر الذي ولد عملاقاً من رحم الارض ومعاناة الناس..

من نافل القول ان تأسيس المؤتمر الشعبي العام عام ١٩٨٢م ارتبط بالدور المتميز لقائده ومؤسسه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح تحت تاثير طريقة قراءته لمفاعيل المجال السياسي للدولة والمجتمع منذ وصوله إلى السلطة عام ١٩٧٨م في ظروف متميزة وغير مسبوقة، ما يؤكد اليوم وبعد قرابة ثلاثة عقود من الزمن أن خبرة تأسيس المؤتمر الشعبي العام تمت في إطار عملية وطنية استهدفت إعادة بناء المجال السياسي وإعادة صياغة الفكر السياسي في بلد عانى كثيراً من ويلات الاستبداد والشمولية الامر الذي ترك اثاره على خبرة المؤتمر الشعبي العام في انجاز الوحدة المباركة وبناء اول نظام سياسي تعددي، والانتقال من صيغة الانفراد في الحكم قبل الوحدة الى صيغ المشاركة الائتلافية بعد الوحدة وتداول السلطة سلمياً عبر صندوق الاقتراع،، مما يعني ذلك ان مؤتمرنا الجاكم يمتلك منذ تاسيسه مشروعاً وطنياً متكاملاً في الرؤية والهدف والبعد الاستراتيجي لمستقبل وطن وشعب ولأنه كذلك ضم في إعلان تأسيسه في ٢٤ اغسطس ١٩٨٢م مختلف الوان الطيف السياسي التي تفرخت منه كاحزاب وتنظيمات سياسية مختلفة الرؤى والتي تعلمت خلال بقائها في حضن المؤتمر ان المؤتمر واسع الافق وعميد حرية للتعبير والنقد الذاتي.

الحقيقة التي نحاول إفهامها للآخرين وخاصة الاحزاب المعارضة المعروفة باللقاء المشترك ان تجربة المؤتمر الشعبي العام الممتدة ثمانية أعوام بعد عقدين من الزمن هي ملك كل المواطنين وفي المقدمة البسطاء الذين وجدوا في هذا التنظيم ومؤسسه وقائده صورة حقيقية لا زيف فيها ودون تطبيل إعلامي، تعبر عن معاناتهم عبر الانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية في قيادة دفة الحكم في البلاد ويحقق المنجزات التي سابقت الزمن رغم كل التحديات والصعوبات والمكائدات السياسية التي واجهها ويواجهها غير آن قوته في الصمود والتحدي هي الشعب، فهنيئاً لمؤتمرنا الشعبي العام عيده الـ٢٨ المليئة بالعطاءات.□

عبدان دهيس

المؤتمر الشعبي والمهمات الوطنية..!

■ في ٢٤ أغسطس ١٩٨٢م تأسس المؤتمر الشعبي العام كتنظيم وطني يمني خالص، فكراً ومنهاجاً وفلسفة، معتدل السياسة ومستقل التوجهات، ومتحرراً من التبعية التنظيمية والسياسية والايديولوجية، على خلاف واقع الحال الذي دأبت عليه كثير من الأحزاب العربية، ذات النزعة القومية والتوجهات الاشتراكية واليسارية، ومن بينها اليمن، ويمارس المؤتمر نشاطه على أرض الواقع وفق دليله النظري، ومرجعيته الفكرية «الميثاق الوطني» وبحسب تأسيس تنظيم المؤتمر الشعبي العام، للرئيس المناضل علي عبدالله صالح دون منازع.

لقد أثبت المؤتمر الشعبي العام خلال مسيرة (٢٨ عاماً) بأنه- فعلاً- «تنظيم رائد» استطاع أن يتصدر العملية السياسية في الساحة الوطنية، بحكمة واقتدار، لا يضاهى، إذ تمكن من خلال سياسته الرشيدة والواقعية والعقلانية أن يكسب تعاطف ومؤازرة الملايين من جماهير الشعب اليمني بانخراطهم الطوعي وعن قناعة إلى صفوفه، وأن يتسع حضوره اللافت بين أوساط المواطنين في طول الوطن وعرضه، وهو ما ينعكس في النتائج التي حصدها المؤتمر في كافة الانتخابات، رئاسية، نيابية، محلية ومحافظين، منذ عام ١٩٩٠م والتي وضعته- دائماً- في مركز الصدارة على منافسيه من أحزاب المعارضة.لقد واجه المؤتمر الشعبي العام عبر مسيرته الطويلة الكثير من المحطات والمنعطفات المهمة، خرج منها أكثر قوة وثباتاً وعزماً، على المضي في مواصلة المهمات الوطنية، الماثلة أمامه، وجعل من كافة مؤتمراته التي عقدها طوال هذه السنوات التي تقرب من «الثلاثة عقود»، محطات للمراجعة والتقييم المسؤول لمستوى نشاطه وفاعليته، على الساحة الوطنية، وبين أوساط المواطنين، والوقوف على حجم النجاحات والانجازات التي حققها، ليس هذا فحسب، بل قام المؤتمر بإعادة هيكلة أطره التنظيمية من القمة حتى القاعدة، وهي خطوة ايجابية كانت تبدو ضرورية اقتضتها العملية السياسية والديمقراطية في الساحة الوطنية، وغدا المؤتمر اليوم يمتلك حشداً كبيراً من القيادات المجربة والكفاءات والكوادر ذات التجربة والخبرة الطويلة، في العمل السياسي والحزبي التي تحتل مواقع رفيعة في مختلف مكوناته وأطره التنظيمية، أكان على مستوى المركز أو على مستوى فروعه في المحافظات.

لقد حقق المؤتمر الشعبي العام للوطن والشعب انجازات وتحولات كبيرة وتاريخية في مختلف المجالات الوطنية والديمقراطية والتنموية والاجتماعية، وفي مقدمتها منجز الوحدة العظيم، تحت قيادة رئيسه الرئيس المناضل الوحدوي علي عبدالله صالح، وتقف أمامه اليوم مسؤوليات ومهام كبيرة وعلى قدر كبير من الأهمية، فهناك تحديات وصعوبات لا يستهان بها تتطلب استطلاعاً وطنياً واسعاً من لدى جميع الفعاليات السياسية والمدنية في الساحة الوطنية، لمواجهتها والاشتراك الجمعي في معالجتها، وبهذا الصدد سعى ويسعى المؤتمر وبتوأصل من أجل تحقيق مثل هذا الاصطفاف والدعوة لجميع الأحزاب من أجل حوار وطني جاد ومسؤول، يضع مصلحة الوطن فوق كل المصالح.. وعلى المؤتمريين أن يعوا أن المرحلة تتطلب منهم دور على نحو كبير من الفاعلية.□

معايير الولاء الوطنـــي

د/ علي مطهر العشربي

■ أعتقد أن غياب الوعي المعرفي بأهمية الولاء الوطني ومعاييره من الأسباب الأكثر فتكاً بالشباب، لأن غياب الوعي المعرفي بمعايير الولاء الوطني يعطي الفرصة لكل حاقد على الوطن ليفسد عقول الشباب ويحشو عقولهم بأفكار ما أنزل الله بها من سلطان، دون أن يدرك الشباب المغازي والاهداف التي يريد الحاقدون غرسها في اذهان النشء، وربما لا يدركون آثارها السلبية إلا عندما تظهر الفتنة لأن أصحاب الافكار المنحرفة لا يظهرون خطر أفكارهم من اللحظة الاولى، بل أن بعض الشباب لا يدركون تلك الأخطار ولو بعد حين، لأنهم أخذوهم من منذ الصغر وغرسوا في أذهانهم أفكاراً لا يعرفون غيرها، ولذلك ينبغي أن يدرك الشباب أن أي فكر يحاول غرس المناطقية والطائفية والسلالية والقروية في أذهان الشباب إنما يريد المساس بالوحدة الوطنية وزرع الفتنة ويجب الحذر منه.

إن الانطلاق من المفهوم العملي لمبدأ الولاء الوطني والنأي به عن التعصبات الجاهلية يقضي على الممارسات الخاطئة وبحجم أصحاب الأفكار المنحرفة ويحول دون نشرهم للفتنة، هذا لا يتم إلا من خلال التلاحم الوثيق بين القمة والقاعدة ابتداءً من الاسرة وانتهاءً بأعلى مؤسسات الدولة الدستورية لأن العمل الوطني الهادف تعميق الوعي المعرفي كفيل بمنع ومحاربة التبعية بكل أشكالها بل أن الوعي بمبدأ الولاء الوطني ومعاييره كفيل بشل حركة النزعات الشريرة التي يتحين أصحابها الفرص لبث سمومهم للنيل من الوحدة الوطنية.

إن غياب الوعي المعرفي بالمعاني والدلالات الانسانية لمفهوم الولاء الوطني ومعاييره يفتح الباب على مصراعيه لتعدد الولاءات الضيقة التي تنال من الوحدة الوطنية وتعيق التنمية وتحول دون التحديث والتطوير ويخلق مجتمعاً متناقضاً متحارباً لا يقبل بالتعايش السلمي، ويصبح السلم الاجتماعي في خبر كان جراء تعدد الولاءات الانتهازية والنزعات الطائفية والسلالية والمناطقية والقروية، بل إن المجتمع يصبح بيئة حاضنة للإرهاب ويسوده القتل وينعدم فيه الأمن والأمان، ويجد تجار الحروب مبتغاهم فيعيثون في الارض فساداً وإفساداً، وتتحالف فيه قوى الشر لإثارة الفتنة.

ولئن كان المعيار الثالث من معايير الولاء الوطني قد شدد على أهمية وحدة الولاء الوطني ورفض تعدد الولاءات فإن النهج الديمقراطي القائم على الفهم العملي للممارسة الديمقراطية للشورى كفيل بإزالة تعدد الولاءات الضيقة، لأن الممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية القائمة على المشاركة الشعبية السياسية كفيل بإذابة الولاءات الضيقة وصهرها في بوتقة الولاء الوطني، تصبح الوحدة الوطنية قوة الشعب والدولة لحماية البلاد وسيادتها واستقلالها وهو ما أكد عليه الميثاق الوطني، فماذا نعني بالوحدة الوطنية؟ ذلك ما سنتناوله بالتفصيل في العدد القادم بإذن الله.□

في ذكرى تأسيس المؤتمـــر

28 عاماً من الريادة ومهمات المرحلة القادمة

■ عندما أسس فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام- حفظه الله- في الرابع والعشرين من أغسطس من العام ١٩٨٢م للمؤتمر الشعبي العام، كان يدرك بثاقب نظره وبعد رؤاه أنه سيتحول في يوم ما وتحديداً في اعقاب تحقيق الوحدة المباركة وقيام الجمهورية اليمنية، إلى تنظيم سياسي رائد يحمي هذه الوحدة الذي ناضل في سبيل إعادة تحقيقها، ويقود قطار البناء والتعمير، ويسرع من دوران عجلة التنمية المستديمة، ويحقق للوطن تطلعاته من منجزات ومكاسب ساطعة خيراتها، لاينكرها أو يجحد بها سوى خفاش حاقد أو موتور متربص.

واليوم، ونحن نستعيد شريط حياة هذا التنظيم الرائد ومحطاته التاريخية ومنجزاته العظيمة في ذكرى مرور ٢٨ عاماً على تاسيسه، يقفز إلى أذهاننا- كما في كل مناسبة كهذه- سؤال يقول: ما الذي حدا بالرئيس المؤسس أن يكون واثقاً كل الثقة في تطور ونمو وريادة هذا التنظيم؟!

والاجابة على هذا السؤال لا يتسع لها الحيز هنا ولا حتى مئات الصفحات لأنها تستدعي خطوات جبارة ما قبل التاسيس ومحطات ما بعده، ناهيكم عن المنعطفات التاريخية الحاسمة التي حزم فيها أمره وتجاوزها بسلام، لهذا نكتفي هنا بالاشارة إلى جوهر الاجابة عن ذلكم السؤال والذي يتمحور- أي الجوهر- حول الضمانة الأساسية التي أسس لها الرئيس القائد من أجل استمرارية وتطور ونمو هذا التنظيم، وهي «الميثاق الوطني»..

ولا أخالني مجافياً للحقيقة إذا قلت إن فكرة تاسيس المؤتمر الشعبي العام وجدت طريقها في أذهان الأخ الرئيس المعلم متلازمة مع فكرة مشروع «الميثاق الوطني» واعتقد أن هذا حدث في أواخر ديسمبر من العام ١٩٧٨م إلا أن الرئيس آثر أولاً أن تختمر فكرة مشروع «الميثاق الوطني» وتتدرج لجانه إلى أن تكتمل صياغته والاستفتاء الشعبي عليه، لذا أجل مشروع التاسيس ثلاث سنوات وثمانية أشهر، وهي الفترة التي رعى فيها مشروع وضع «الميثاق الوطني» لبنة لبنة.

وبثاقب نظره كان الأخ الرئيس المعلم يرى في تأسيس أي تنظيم أو حزب وضمان بقائه وتطوره منوطاً بتحديد الهوية الفكرية والسياسية له أولاً، والذي يشكلهما المنهاج والدليل النظري والعملي وهو ما قصده من وراء وضع «الميثاق الوطني» أولاً، والذي اعتبر آنذاك في حيثيات تاسيس المؤتمر الشعبي العام بانه الإدارة السياسية أو الإطار العملي للميثاق الوطني، بينما في حقيقة الأمر أن «الميثاق الوطني» مثل النهج الفكري والدليل النظري والمرشد العملي لخطى واتجاهات وبرامج المؤتمر الشعبي العام، يسترشد به في مساراته وتطوره، وفي نفس الوقت، وعبر مؤتمراته العامة يطور من آليات منهاجه وتعاليمه بما يتواكب وروح العصر من تجدد وتغيرات دون المساس بجوهر النهج الفكري للميثاق الوطني وهو الوسطية والاعتدال..والجدير بالقول إن «الميثاق الوطني» كان ولايزال وسيظل الضمانة الأساسية لتماسك وقوة المؤتمر الشعبي العام واستمراريته وتطوره.

فيكفي بأن نعرف أنه وضع للمؤتمر أسس الديمقراطية وعرف ماهيتها، وكان ذلك منذ ما يقارب من الثلاثة عقود، إذ عرفها بأنها «تعني أن الدولة بمختلف سلطاتها حق الشعب، ومن ثم فالشعب مصدر السلطات جميعاً» وأنها تقوم على «المؤسسات الدستورية، وتتبع لأصول الحكم بكل ما فيها من شمول» (الميثاق الوطني)- (ص١٥٠-١٥١- اصدار الأمانة العامة لعام ٢٠٠٥م)..

وبنظرة فاحصة على الأسس التي اشترطها «الميثاق الوطني» للديمقراطية، من حيث ربطه آليات ممارستها بالحرية والعدالة، نستشف بُعد النظرة المستقبلية التي عرف من خلالها الديمقراطية، والمستند الذي استند عليه في ذلك التعريف، بقوله: «مستفيداً في صياغته من التجارب الديمقراطية اليمنية في التاريخ القديم والوسيط والمعاصر، وليكون معبراً عن القاعدة الإسلامية في الحكم التي تقوم على الشورى، وحق الناس في اختيار حكامهم، وعن طريقها تتحقق كرامة الفرد وعزة الجماعة، واطارهما الالتزام بالإسلام عقيدة وشريعة» (المصدر السابق- ص١٥١).

وإذا كنا نصنف باننا، والرعيل الأول المؤسس للمؤتمر، ضمن قدامى المؤتمرين، وأننا كنا قريبي العهد من وضع «الميثاق الوطني» مما جعلنا نطلع عليه ونقتدي بمنهاجه، وأنه كان يُشترط علينا عند الانضمام للمؤتمر أن نكون قرأناه واقتنعنا به والتزمنا بمنهاجه وتعاليمه، فإن الجيل المؤتمري الجديد الذي انضم إلى المؤتمر منذ عقدين وإلى الآونة الأخيرة، مايزال في حاجة ماسة للاطلاع على «الميثاق الوطني» وتدارسه والتشبع بافكاره والاسترشاد بتعاليمه، حتى يكتسب الحصانة الفكرية والتنظيمية، ويؤصل في نفسه الانضباط التنظيمي والجذور الفكرية لنهج المؤتمر. وتحقيق هذه الحاجة مناط- راهناً- بقيادتنا المؤتمرية العليا وقيادة «معهد الميثاق» ونرى أنه ينبغي عليهما أن يضعا هذه المسألة في مقدمة مهام المرحلة القادمة، وأن تقدم القيادة المؤتمرية على خطوات عملية من شأنها تحقيق هذا المطلب المهم.. وإذا كان لنا الاسهام في تقديم بعض المقترحات المساعدة لتحقيق ذلك، فإننا نراها في الآتي:

أولاً: تعزيز إمكانات وإمكانيات معهد الميثاق المادية والفنية، ورفد مقدراته التدريبية والدراسية.

ثانياً: تشكيل لجنة من قدامى المؤسسين وصفوة المفكرين والباحثين تحت اشراف قيادة المعهد لوضع مقررات ومناهج الدورات التدريبية والتعريفية بـ«الميثاق الوطني» ومنهاجه وأفكاره وتعاليمه.

ثالثاً: تكليف رؤساء فروع المؤتمر بالمحافظات والأمانة ورؤساء دوائر الفكر والإعلام بوضع خطط فصلية لابتعاث كوادر واعضاء المؤتمر للانخراط في الدورات التي يعلن عنها معهد الميثاق.

رابعاً: إعادة العمل بالدراسة متوسطة المدى في هذا المعهد وفق المناهج العلمية التي تضعها قيادته ولجنته الاستشارية.

خامساً: تنظيم دورات تنشيطية قصيرة المدى في كل فرع من فروع المؤتمر بالمحافظات والأمانة بإشراف قيادة وكوادر معهد الميثاق.

وإذا ما أقدمنا على هذه المهمة ونجحنا نسبياً- على الأقل- في تحقيقها نكون قد هيأنا مؤتمرنا الشعبي العام لخوض المهمة الكبرى للمرحلة القادمة ألا وهي تحويله إلى حزب سياسي بمثلك من الأصالة والعراقة والريادية ما يضمن له البقاء والاستمرارية والتطور.□

عافيـة الريـــال في رمضان

أحمد محمد راجح

■ قبل بضعة أيام هوى الريال أمام الدولار وفقد -حسب ما ذكرت وكالات الأنباء والفضائيات الخارجية- ١٥٪ من قيمته هكذا مرة واحدة وبدون وجه حق مما أدى الى ارتفاع الأسعار لمختلف أنواع السلع الأساسية وغير الأساسية وصار الجميع بعد هذا الارتفاع في حالة ترقب وتوجس، واضعين أياديهم على قلوبهم، وبطبيعة الحال فإن بعض التجار بهمه ذلك انطلاقاً من المقولة المعروفة: «مصائب قوم عند قوم فوائد»، لأن هذا الارتفاع أعطاهم المسوغ القانوني - وان لم يحكمهم قانون - يستندون اليه في رفع قيمة سلعهم، هذا يحدث ويا ليت هي مطابقة للمواصفات حتى يمكننا القول إن الارتفاع له مبرراته وإنما قد قام هذا الارتفاع على عدة عوامل لعل أهمها الاتجاه نحو اليات السوق التي يحكمها قانون العرض والطلب وقد جعل هذا الارتفاع العملة الوطنية محل تندر بدلاً من أن تكون محل احترام لأن ذلك هو احترام لسمعة الوطن والدولة وهذه واحدة من مفردات الولاء التي لا نحسدها في واقعنا كمواطنين وكتجار..

إذ لو أن الولاء للوطن قوي لما تم التعامل بغيرها من العملات في الداخل وان كانت اقوى منها قيمة شرائية..ان التعامل مع الاقتصاد صار لغزاً محير ذوي الالباب باعتباره لا يخضع للنظريات الاقتصادية التي تدرس كما أن الدكاترة المتخصصين في هذا المجال صاروا عاجزين عن توصيف حالة اقتصادنا وما يعانيه من أمراض مزمنة لتقديم حلول ناجعة وهم كثر وعلى قدر كبير من المعرفة والدراية والتخصص.. وبالنسبة لي اعتقد أن الأمر صار يحتمل عدة أشياء فإما أننا نعيش خارج القرن الواحد والعشرين ولم تعد تجدي معالجات الاقتصاديين لاقتصادنا أو أن دكاترتنا ومتخصصينا لا يفقهون شيئاً مما تعلموه.. وإما أن هناك شيئاً يحاك ضد الوطن بقصد توجيه ضربة أخيرة وقوية تؤدي الى ما لا يحمد عقباه -لا سمح الله- بعد أن وجدت مشاكل المتمردين الحوثة في شمال الوطن والحراك الانفصالي في بعض مديريات المحافظات الجنوبية وتنظيم القاعدة المتلبس لزعزعة أمننا واقتصادنا..

فهل نظل متفرجين ومنتظرين لما سيجود به علينا البنك والصندوق الدوليين وهل هم أرحم علينا منا؟□

خـوار البقـر.. والتفاؤل الحـذر

أحمد مهدي سالم

■ لماذا الهـروب من الحـوار؟! وإشاعة ثقافة التشكيك بالحوار وخطواته ونتائجه، مع أن الحوار- كوسيلة حضارية راقية- مطلوب.. حتى مع إبليس.. وفي كل زمان ومكان.. عندما يُشكل الأمر.. يلجأ الخصمان أو المتخاصمون إلى رحابه الواسعة، وفسحاته الكبيرة التي تدخل الهواء النقي والعرف الزكي والضوء البهي إلى الغرف المغلقة، والعقول المأزومة والنفوس المخنوقة بالتلوث الفكري والدناءة الاجتماعية والأحكام المسبقة الخاطئة.

صحيح أن فترات غير قليلة قد مرت في عبث فوضوي، وجدل سفسطائي مل فيها الناس كلمة حوار، واعتبروا أنها أفرغت من مضمونها لكثرة التداول غير الجاد، وغير المسؤول، وأصبح الحوار شبيهاً بالخوار.. خوار البقر عندما تتعطش للماء والشجر ولكن يعرفون من كان المتسبب في العرقلة والتعطيل والتأخير إلى أن جاءت لحظة الصدق مشفوعة بحكمة الحفاظ على الوطن ومكتسباته، والحرص على ثوابته ومقدساته بعد أن لاحت علائم التأزيم الخطير، والاحتراب المرير، وجدية الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام للمضي في إجراء الإصلاحات الدستورية وتنفيذ الاستحقاقات الانتخابية، وحضر الحس الوطني وتغليب المصالح العليا للوطن عند الطرفين، ومع سيادة موجات التفاؤل بالخطوات الجارية- حالياً- في تشكيل اللجان المختلفة وتعزيز التقارب المسؤول.. ينتظر المواطنون نتائج حقيقية على الواقع.. تنعكس إيجاباً على نمط معيشتهم وطبيعة حياتهم، ولا يريدون محاضرات فارغة، وتبريرات ساذجة وسفسطة كلامية، وكل طرف يدعي وصلاً بليلى، وليلى لا تقر لهم بذاك كما قال الشاعر القديم.

حتى نكون أكثر وضوحاً.. المزايدات التحريضية والمناكفات الحزبية والإعاقات التنموية التي برع فيها المشترك، وتفوق على المؤتمر.. لم نعد نريدها.

اصدق يا مشترك، واعلنها في المعترك.. في الميدان الحقيقي.. انتصارك لخيار الشعب في توجهه ديمقراطي جاد، وحياة هادئة مستقرة لا يعكر صفوها إرهاب ارتفاع الأسعار، وضجيج مسيرات الحراك، ورُعب التراشق الناري، والسقوط المستمر للضحايا الأبرياء في الطرقات والشوارع، والفاعل.. مجهول..!

وإذا افترضنا أن الشعبي العام يمارس التسويف، ويتلاعب بالوقت، ويعلق أخطاءه على «مشاجب» المشترك.. ستنكشف أساليبه وسوف يلحقه الخزي والعار.. القضية الأهم.. الانتخابات، والإسراع في التهيئة لها وترك مبررات إضاعة الوقت فيما لا طائل وراءه، وإننا لمنتظرون.

قبل الختام

من لجان الدفاع عن الوحدة في أبين لم أشاهد سوى حركة دؤوبة لشاب اسمه محمد عبدالله سمقة ويشغل منصب مسؤول العلاقات العامة في لجنة الدفاع الغائبة، عن الدفاع.. عند الاشتباكات تراه إما ينقذ بعض جنود النجدة الجرحى، أو يخرج سيارة للشرطة بجانب سيارات تحترق كما حصل في تاريخ ٢٣ يونيو، وآخرها، جرأته بقيادة باص المسلحين الذين نفذوا عملية الهجوم المزدوج على الأمن العام والأمن السياسي إلى منزل محافظ أبين في حين لم يجرؤ على ذلك أحد حتى رجال الأمن.. كلمة حق ليس إلا في شاب وحدوي صلب لم يشمله التكريم، وشمل آخرين يشتغلون جنبين.

آخر الكلام

احبوا الخيل واصطبروا عليها
فإن العز فيها والجمالا
إذا ما الخيلُ ضيعها أُناسٌ
ضممناها تشاركنا العيالا

(الأخطل) □

زاوية حـــارة

فيصل الصوفي

لجنة الانتخابات شرعية.. وللسياسة شأن آخر

■ ترى أحزاب اللقاء المشترك أن قيام اللجنة العليا للانتخابات بمهامها من أجل التحضير للانتخابات النيابية المقررة في ابريل القادم ضرب من ضروب افشال الحوار وتعتبر تحرك اللجنة في هذا الوقت القانوني قد تم بإيعاز من المؤتمر الشعبي العام رغم أن اللجنة تعمل بموجب ماهو محدد لها في الدستور والقانون وينبغي أن تقوم بذلك ودون انتظار أحد وايعاز من أحد، وأن لاتعمل حساباً للغاضبين.. وإذا تم وقف اعمال اللجنة في هذا الوقت بضغط من أية جهة فذلك سيكون غير قانوني بل قراراً سياسياً لإرضاء المشترك على حساب ماهو قانوني.

أحزاب اللقاء المشترك كانت تقول ان اللجنة غير شرعية لأنها شكلت خلافاً للقانون والدستور ودون أن توضح اي قانون واي دستور تعني لانها بالنسبة للقانون والدستور اليمنيين هي شرعية، والآن تقول هذه الأحزاب ان اتفاق فبراير ٢٠٠٩م واتفاق يوليو ٢٠١٠م قد الغيا شرعية هذه اللجنة.. فهل هذا الادعاء صحيح..؟ في الحقيقة لا.

فأولاً الاتفاق يدور حول حوار من أجل المستقبل وقضى اتفاق فبراير على وضع مشروع تعديل لقانون الانتخابات وتطوير النظام الانتخابي وبموجبه تشكل بعد ذلك لجنة جديدة للانتخابات.. وهذا مالم يتم حتى الآن مع حلول المواعيد القانونية للتحضير للانتخابات القادمة.. وذلك الاتفاق وما بعده ليس فيه أية اشارة الى إلغاء لجنة الانتخابات القائمة قبل ان تشكل اللجنة البديلة.

وثانياً: أن نواب المشترك والمؤتمر والمستقلين في مجلس النواب كانوا قد اتفقوا على مشروع تعديل قانون الانتخابات وصوتوا عليه مادة مادة في أغسطس ٢٠٠٨م وكان المتبقى انه في اليوم التالي بحسب قسم بافضل يتم التصويت النهائي على مشروع القانون وان يحضر المشترك اسماء ممثليه في قائمة الخمسة عشر التي سيرشحها مجلس النواب لعضوية لجنة الانتخابات، ولأن أحزاب المشترك لم تتفق فيما بينها على مرشحيها وجاء نوابها بدون اسماء اعتبرت هيئة رئاسة مجلس النواب ذلك ضرباً من المماطلة واهدار الوقت فطرحت مقترحاً إما ان يتم التصويت على مشروع التعديل بصيغته النهائية وإما التصويت للاستمرار بالعمل بقانون الانتخابات النافذ وقد وقع الاختيار على هذا الاخير رغم انه قانون ساري المفعول ولايحتاج للتصويت مجدداً.. ثم قدمت لمجلس النواب قائمة المرشحين الخمسة عشر وهي نفس القائمة التي طرحت عند تشكيل اللجنة السابقة تضم المشترك والمؤتمر وآخرين مع استبدال اسم مرشح واحد لانه انتخب قبل ذلك محافظاً لحضرموت.. وبعد التصويت على الخمسة عشر أصدر رئيس الجمهورية قرار تشكيل اللجنة العليا من المشترك والمؤتمر وأدى المعنيون القسم أمام رئيس الجمهورية باستثناء ثلاثة من المشترك لم يفعلوا باوامر حزبية.. وكانت حجة المشترك انه ليس من حق مجلس النواب ان يختار لها أعضاءها في اللجنة نيابة عنها بينما هم قد رشحوا من قبل هذه الاحزاب في الدورة السابقة.. فكيف يقال بعد هذا انها غير شرعية وغير قانونية ولا دستورية.. بينما هي تمثل كل الاطراف ومرشحة من المؤسسة النيابية وصدر بتشكيلها قرار جمهوري..؟ ليقولوا انهم رافضون كموقف سياسي.. أما من الناحية القانونية والدستورية فادعاؤهم بلا مبرر ولا حجة.□

بوضوح

ابـــن النيل

ماذا عن بلاد الرافدين..؟!

■ ما من مواطن عربي على اتساع خارطة وطننا الأم من خليجه وحتى المحيط إلا ويترقب ببالغ الاهتمام لحظة مغادرة آخر جندي من قوات الاحتلال الامريكي لبلاد الرافدين، على أمل أن يستعيد العراق استقلاله الحق من جديد.

وما من مواطن عربي في سائر بلداننا كذلك، إلا ويضع يده على قلبه خشية ماقد يتعرض له هذا البلد العربي الشقيق بعد مغادرة قوات الاحتلال الامريكي لأراضيه، بفعل ما خلفه المحتل من دواعي الفتنة البغيضة بين ابنائه-عرقية كانت أم طائفية أم مذهبية- لدرجة أننا لم نعد نعرف على وجه التحديد متى وكيف يتسنى لأشقائنا في عراق ما بعد صدام حسين استعادة عافيتهم بعد طول غياب، على نحو يحفظ لبلادهم وحدة مواطنيها وواحدية جسدها الجغرافي.

فما حدث في بغداد قبل أيام قلائل حيث العملية الانتحارية التي راح ضحيتها خمسة وستون قتيلاً وأكثر من مائة وعشرين جريحاً من أبناء العراق، حال تواجدهم في أحد مراكز التجنيد بالعاصمة العراقية ذاتها، انما يعد مؤشراً لما قد يخبئه الفرقاء لبعضهم البعض هناك.

من هنا تعالت أصوات المطالبين ببقاء قوات الاحتلال الامريكي، بدعوى التخوف مما قد يحدث في أعقاب رحيلها من اقتتال مدمر، بين من كانوا بالأمس القريب شركاء في وطنهم الواحد الموحد، متساوين في كل ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، ثم باتوا بقدرة قادر بمثابة الأخوة الأعداء كما يقولون.

ومن دواعي الدهشة والاستغراب أن نجد الملايين من أبناء أمة العرب- حكاماً ومحكومين- وكأنما هم بمنأى عما قد تخبئه الأقدار بالفعل لإخوة لنا هناك، من المفترض أن نكون نحن الأكثر حرصاً على سلامتهم وسلامة وطنهم العراقي، بحيث لايخشى أيٌ منهم من مغبة ما قد يترتب على مغادرة قوات الاحتلال الامريكي لأراضيه من فراغ أمني أو سياسي محتمل.

ويكفي أننا ارتضينا لأنفسنا مهانة أن نلتزم الصمت، منذ كان الغزو الإمريكي لبلاد الرافدين والى يومنا هذا، إزاء ما مُني به العراق الشقيق تحت وطأة هذا الاحتلال البغيض، وما صاحبه من فرض الهيمنة الامريكية على مقدرات شعبه.. وإلى حديث آخر. □